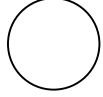


الموجز



ترجمة حميدرضا شريعتمداري

● الامام خميني و الابداع فى الفقه السياسى

□ بهرام أخوان كاظمي

التشيع باستخدامه لعمليّة الاجتهاد التى تعنى استنباط الأحكام الشرعيّة وفق المتطلّبات العصرية و تؤدى الى استنباطات جديدة من النصوص الدينيّة قد تمكن أن يحتفظ بفاعليته و ديمومته و نضارته. قد اعتبر الامام الخميني علم الفقه نظريات لتدبير شؤون الانسان من المهد الى اللحد و باعطائه دوراً مؤثراً للزمان و المكان فى الاجتهاد فتح مجالاً واسعاً لعقلنة الاجتهاد فإن أسلوبه فى الاستنباط رغم ملائمته التامة للأساليب الاجتهاديّة التقليديّة و الشائعة فإن له طابعاً عصريّاً اى يؤكد على التاصيل من منظور جديد فليكن واضحاً أن منهجه الفقهي فى الفقه السياسى شرعى و دينى تماماً و ليس يبتنى على أهواء العصر فإنه يؤكد على أن الاجتهاد السائد لاقتضاره على السجلات التى تتم فى الافضية المسدودة و البعيدة عن الواقع الاجتماعى و الحاجات المتجددة قد يقدم نظريات لا تمت بصلة الى ما يعيشه الناس او لا يمكن تنفيذها أمّا المنهج الذى قدّمه و إتبعه الامام الخميني فهو منهج موضوعى يبتنى على ركائز عدّة هى شموليّة الاسلام و الفقه الاسلامى و تطوّر الموضوعات و إستحداث المواضيع الجديدة تبعاً لتطورات المجتمعات و العلوم و كون الشريعة سمحة سهلة و إبتناء الأحكام على العناوين الكلية و إتباع الأحكام للمصالح و المفاصد العينيّة و دور العقل فى إستكشاف الأحكام الشرعيّة و إتباع الأحكام للمواضيع و المعايير الخاصّة و استخدام القوانين السائدة فى عمليّة الاستنباط و الجريئة و الجرأة فى ابداء الاحكام الشرعية الواقعيّة و الاتصال الوثيق بين الفقاهة و الدولة و الدور الفاعل للزمان و المكان فى تحديد المعايير الواقعية للأحكام.

□

● أنموذج العدالة و التقدم فى الاسلام

مع التأكيد على أنموذج الدولة المهدويّة

□ آيت مظفري

على أعتاب العشرة الرابعة من عمر الثورة الاسلاميّة فى ايران و التى ستمّها قائد الثورة الاسلاميّة

المعظم «عشرة العدالة و التقدم» و السؤال الاساسى الذى يثار هنا هو أنه ما هو أنموذج العدالة و التقدم فى نظام الجمهورية الاسلاميّة الايرانية؟ الردّ على هذا السؤال الاستراتيجى سوف يحدّد مصير النظام فى المستقبل فان العالم المعاصر لا يعرف الا أنموذجين يؤكّد احدهما على العدالة و الثانى على التقدم و كلاهما يعتمدان على التعاليم و المبادئ الغربيّة و يعبر عن الاول بالاشتراكية الديمقراطية و الماركسية و عن الثانى بالليبراليّة الديمقراطية.

لاشكّ فى ان أنموذج العدالة و التقدم فى الجمهورية الاسلاميّة ضمن استخدامه للتجارب الايجابية للنماذج المعاصرة يمدّ جذوره فى الاسلام المحمديّ المحض و الذى يهدف اليه الكاتب ضمن ردّه للرؤية التى تنفى أنموذج التنمية الداخلى و المحلّى هو استخدام أنموذجين اسلاميين هما ما حقق و تم انجازه فى بداية العصر الاسلامى و الدولة المثاليّة فى فترة ظهور الإمام المهديّ و ذلك للردّ على السؤال الاساسى الذى يثار هنا و هناك و قد تمت الاشارة اليه فى مستهلّ البحث و يرى الكاتب أن هناك انسجاماً متيناً بين العدالة و التقدم فى الرؤية الاسلاميّة ولو فرض أن هناك عناداً بينهما فان المقدّم هو العدالة دون التنمية.

□

● التطور فى الفقه السياسى: المؤثرات و العوائق وفقاً لآراء القائد المعظم

□ السيد سجاد ايزدهى

إنّ مراجعة أقوال و آراء سماحة آية الله الخامنئيّ تفيد أنّ حصر الفقه الشيعى فى الساحات الفرديّة يعود - اكثر ما يعود - الى الظروف التى يعيشها الفقه فى أي زمان و قد واجه الفقه فى المجالات السياسيه و الاجتماعيه فى الفترات السالفة فتوراً مشهوداً و ذلك للاسباب التاليه: عدم تصدى السلطة و شؤون الدولة و كون الشيعة جاليّة لا تملك الاغليبيّة و أن انظمة الحكم لم تكن توجّه اسئلة الى فقهاء الشيعة و متطلّبات العصر و عدم إثارة الاسئلة والمسائل الحكوميّة و السياسيه و اليأس الذى ساد على فقهاء الشيعة لادارة شؤون نظام حكم شيعى و إشاعة فكرة فصل الدين عن الدولة و عدم إشاعة فكرة سيادة الاسلام و تدبيره للحكم.

والذى سوف يؤثر ايجابياً فى تطوير الفقه السياسى هو التطوير فى الرّوى و المناهج و التعرّف على الظروف التى يعيشها المجتمع و التطوير فى التوقعات و تعامل الفقاهة و السياسة و التطوير فى معرفة المواضيع و سير الفقاهة نحو التخصص و الاختصاص.

لاشكّ فى أن الاهتمام بتحقيق هذه الاسباب سوف يؤثر حتماً فى تطوير الفقه عامة و تطوير الفقه السياسى خاصّة و فى تصحيح إستنباط المسائل المستحدثة و فتح أبواب جديدة عديدة أمام الفقه.

□

علم الإسلام

سال سبزه دهم / شماره سوم

۲۱۸

● المعالم السياسيّة للتنمية البشرية في الاسلام مع التأكيد على الآيات القرآنيّة

□ محمدرضا احمدى

يعتبر اتجاه التنمية البشريّة أحدث الاتجاهات وأكثرها قبولاً في السجلات والبحوث التي تتم في مجال التنمية وقد اختارتها الأوساط الدولية وحددوا لها معالم ثلاثة هي الانتاج السنوي ومتوسط العمر المتوقع وكمية التثقيف والذي قدلفت انتباه الباحثين في الآونة الأخيرة هو الجانب السياسي للتنمية البشريّة في الاجواء الاجتماعيّة على مستوى اقامة الديمقراطية.

يبدو أن تحقيق المجتمع الاسلامي المتمتع بالتنمية لا يمكن بالاستناد الى هذه المعالم الثلاثة فحسب بل هناك حاجة الى تحديد ادق واوسع لمعالم التنمية على أساس التفكير الاسلامي، الامر الذي تركّز الكاتب عليه معتمداً على أن الاسلام لشموليته ونهائيته أريد له أن يلبي جميع الحاجات الاساسيّة للانسان لتوصيله الى السعادة والكمال وأن القرآن الكريم تحدث عن نفسه كمرجع لهداية الانسان في جميع الشؤون وقد قام الكاتب بتقديم رؤية جديدة عن التنمية عامة والتنمية البشرية خاصّة وفق التعاليم الاسلاميّة ومستلهمة من النظرية القائلة بالتعامل المتبادل والتخطيط لنظام العمل السياسي وقد اقترح معالم اربعة للجانب السياسي من التنمية البشرية وفقاً للرؤية الاسلاميّة وهي: الانقياد للوليّ والالتزام بالواجب الديني والعدالة والمساهمة السياسية والاجتماعيّة.

□

● دور الشعب في شرعيّة الحكم

□ السيد جواد وريعي

السؤال الاساسي الذي عرضت هذه المقالة للاجابة عنه وهو أن الدولة الاسلاميّة علاوة على كونها إلهيّة فهل تتوقف شرعيّتها على إرادة الشعب و موافقته؟ وقد أثيرت آراء ورؤى عدّة للمعالجة هذا الموضوع.

هذا من جانب ومن جانب آخر فان الأدلة التي يستند اليها للدلالة على ضرورة تنصيب الامام المعصوم في فترة حضوره وظهوره و ضرورة تنصيب الفقيه العادل في عصر الغيبة وهو الرأى الذي اختاره اغلبيّة الفقهاء تفيد بطلان الرأى القائل باستحالة تنصيب الفقهاء (في مستوى الثبوت والواقع) وعدم تماميّة أدلّة ولاية الفقيه (في مستوى الاثبات والدلالة) كما أنّ الرأى القائل بتفويض حق الحكم في عصر الغيبة الى الناس يفتقد الى الدليل والمستند الشرعي.

أمّا الرأى القائل باناطة تصدى الحكم بإرادة الاغليبيّة و موافقتهم فهو كذلك لادليل عليه فلا يبقى الآ الرؤيّة القائلة بضرورة تنصيب الامام المعصوم في فترة الحضور و ضرورة تنصيب الفقهاء العدول في عصر الغيبة وهي التي يعبر عنها بالشرعية الالهية والمقبولية الشعبيّة والتي تفيد أنه ليس للشعب أي دور في

الشرعية لا في إعطاء حق الولاية و لا في شرعية تصدى شؤون الحكم بل إن الشعب له دور تمهيدى فى تحقيق الحكم على أرض الواقع فحسب.

□

● دراسة تاريخية لاستخدام القاب امير المؤمنين و خليفة الله للخلفاء

□ حامد منتظرى مقدم

قد حدثت تغييرات عميقة و كبيرة فى صياغة نظام الحكم و المجتمع الاسلاميين و ذلك بعد الحؤول دون وصول العترة الطاهرة الى الخلافة و السلطة و عدم مسابرة الناس للامام على بن ابى طالب فتبدلت الخلافة الى ملك عضوض و استقبل المجتمع حكاماً يدعون خلافة النبى الاكرم ﷺ رغم أنهم كانوا يحكمون كالمملوك و الأباطرة و الذى يلفت الانتباه هو أن الخلفاء - اصحاب السلطة المركزية فى العالم الاسلامى - رغم مختلف التغييرات و التطورات و أنهم تحولوا الى دنيويين فان الرأى العام الاسلامى كان يقدر لهم مكانة روحية فان المملوك رغم تصرفاتهم الملوكية كانوا يحاولون أن يبرزوا انفسهم كاصحاب السلطة الدينية و الروحية لعلمهم يتأصل الدين و القيم الروحية فى قلوب الناس و معتقداتهم. يحاول الكاتب ضمن دراسته العامة لما استخدمه الخلفاء لتصوير انفسهم كذوى سلطة دينية و روحية أن يلقى الضوء على لقبى امير المؤمنين و خليفة الله و انه كيف أضفى الخلفاء باستخدام هذين اللقبين طابعاً قدسياً على سلطتهم و خلافتهم كى يعتبرهم الناس اصحاب السلطة الدينية و الروحية.

□

● الجمهورية الاسلامية الايرانية و المواثيق الدولية:

التحديات و الأساليب

□ مسعود راعى

تواجه المحكومات باعتبارها أعضاء و أتباع المجتمع الدولى التزامات مختلفة لها تأثيرات و تبعات قانونية مختلفة من أهمها التزام الدولة بالمواثيق فان الالتزامات السائدة لاتصدر ضرورة عن الاتفاق و الموافقة الصريحة لأن اتساع رقعة هذا النوع من الالتزام يتطلب مواقف و تصرفات خاصة يجب على الدول ان يتخذها و يحققها على الاصعدة التشريعية و القضائية و التنفيذية و قد لاتنسجم هذه الالتزامات مع القوانين الدستورية المتبعة فى البلاد و قد صدرت عن الدول و الحكومات محاولات عديدة لحل هذه العقد و هذا بدوره يؤدى الى سجالات و نزاعات جديدة و تعتبر الجمهورية الاسلامية الايرانية نموذجاً من هذه و قد تركزت هذه المقالة على الفاء الضوء على الالتزامات الدولية للدول سيما الجمهورية الاسلامية الايرانية و ما واجهته من تحديات و ما يمكن تقديمه من أساليب و طرق قانونية للتخلص من هذا المأزق.

علماء

سال سبزه دم / شماره سوم

۲۲۰